جوانب من أحداث ماي – جوان 1945 بقالمة من خلال وثائق رسمية فرنسية

د.رمضان بورغدة– جامعة قالمة

Abstract:

Aspects of the events of May - June 1945 in Guelma through French official documents

In this study, I will focus on incidents of May - June 1945 in the area of Guelma, which began on May 08, 1945, with peaceful demonstrations holding r national demands, but the French authorities committed great massacres against these peaceful demonstrators.

The gradual allowance of the French authorities to historians to study the French archive of that period made it possible to detect serious aspects of the colonial oppression of the Algerian Muslims.

I will confine myself, in this context, to the study and analysis of three issues that I consider very important, namely:.

- The European militias and their crimes in Guelma and its nearby areas
- The fate of the missing Algerian Muslim
- The impact of incidents on European settlers.

We will see how the oppression was a kind of genocide and a crime against the humanity (if we use a modern term) that the French authorities are responsible of and will never lose their validity through history

مدخل:

ما تزال الأحداث التي شهدتها الجزائر منذ 08 ماي1945 والتي استمرت إلى غاية شهر جوان من السنة نفسها تثير كثيرا من الجدل، وتعكر صفو العلاقات بين الجزائر وفرنسا، لأن تلك الأحداث التي بدأت بمظاهرات شعبية سلمية يوم 08 ماي بمناسبة انتصار الحلفاء على النازية في الحرب، حولتها الوحشية الاستعمارية– مع سبق الإصرار و الترصد– إلى مجازر رهيبة ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء، وأخذت في العديد من مناطق الجزائر، ومنها منطقة قالمة طابع جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

و نظرا لخطورة هذه الجرائم وتأثيرها على صورة فرنسا لدى الرأي العام الدولي، وعلى العلاقات الجزائرية الفرنسية، لجأت السلطات الفرنسية المتعاقبة إلى حجب الوثائق الرسمية التي تعالج هذه الأحداث من مختلف جوانبها عن متناول الباحثين، بحجة أن نشر مضمونها قد "يهدد أمن الدولة أو يمس بشرف وسمعة الأفراد".

غير أن النقاش الذي احتدم داخل فرنسا، وبينها وبين الجزائر في السنوات الأخيرة حول ضرورة اعتراف الدولة الفرنسية بجرائمها في الجزائر، ومنها جرائم ماي– جوان 1945م، قد دفعت السلطات الفرنسية إلى فتح مشروط وجزئي للأرشيف الخاص بهذه الأحداث كوسيلة لتخفيض حجم الضغوط التي كانت مسلطة عليها، بحجة أن

موضوع الذاكرة من اختصاص المؤرخين دون غيرهم، وهو ما مكنني من الإطلاع على العديد من العلب الأرشيفية المودعة بأرشيف ما وراء البحار(Centre des archives d'outre-mer) بمدينة إكس أو بروفنس(Aix –en-province)، جنوب فرنسا.

وتتضمن هذه العلب الأرشيفية آلاف الوثائق الرسمية التي أصدرتها خلال الأحداث وبعدها مختلف السلطات الفرنسية التي كانت لها علاقة بالأحداث، ولكنها ظلت من أسرار الدولة الفرنسية طوال حوالي 60 سنة، وهي تقدم دليلا هاما سيكون أساسا صلبا لأية دعوى قضائية يمكن أن ترفع في المستقبل لتجريم الدولة الفرنسية، وهذه العلب الأرشيفية هي:

1-9cab/147 : émeutes de Guelma : disparus, pillages,rapports de police,fiches de renseignements…….

2-8 cab/97 : évènements de mai 1945 à Guelma (communicable depuis 2005).

3-81f/869 : répression de l'insurrection du 08 mai 1945…

4-81f/867 : évènements dans l'arrondissement de Guelma (notes,rapports, répression militaire….(communicable depuis 2007).

5-81f/868 : victimes des évènements, listes, répression judiciaire (communicable depuis début 2008).

وإذا كان من غير الممكن– لاعتبارات منهجية – أن أتطرق في هذه الدراسة إلى كل مضامين هذه الوثائق التي تتطلب دراسة ضخمة، فإنني سأقتصر في هذا السياق على معالجة قضايا أعتبر أنها مهمة، سأتناولها من خلال ثلاث محاور رئيسية، وهي: المليشيات الأوروبية وجرائمها، ومدى تواطؤ مختلف المؤسسات الأمنية والإدارية الرسمية معها، ومشكلة المفقودين، ونتيجة التحقيقات التي فتحت حول مصيرهم، وتأثير هذه الأحداث على المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، حيث سأحاول أن أجيب عن السؤال المركزي الآتي، وهو:« هل وفر القمع الاستعماري للمستوطنين الشعور بالأمن؟ كما خطط له الجنرال ديفال(Duval)، قائد القطاع العسكري القسنطيني الذي أشرف على عمليات القمع باعتباره المسؤول العسكري عن الشرق الجزائري، وهو المنطقة التي شهدت أعنف الأحداث.

أولا– <u>المليشيات الأوروبية وجرائمها</u> في قالمة وما جاورها:كانت قالمة عشية الأحداث عبارة عن دائرة صغيرة تابعة لمقاطعة قسنطينة، يسكنها 4500 مستوطنا أوروبيا، وحوالي 15000 مسلما.

وتشكيل التيارات الوطنية الجزائرية جبهة أحباب البيان والحرية يوم 14 مارس 1945[1]، استقطبت عددا كبيرا من المسلمين من مختلف التوجهات السياسية

والطبقات الاجتماعية، بحيث قدر السيد فرحات عباس، الأمين العام لهذا التنظيم السياسي الجديد عددهم بأكثرمن500 ألف منخرط[2] كان من بينهم عدد كبير من سكان قالمة المسلمين، فكان النشاط الوطني في ذروته عشية أحداث ماي 1945م، وساءت العلاقات مع المستوطنين الأوروبيين أكثر من أي وقت مضي، و أبدى الأهالي المسلمون بشكل متزايد عدائهم الشديد للمستوطنين الأوروبيين، الذين ساد بينهم جو من عدم الارتياح حول ما يخفيه المستقبل، وهو ما عبرت بعض تقارير أعيانهم التي رفعوها إلى السلطات المختصة قبيل انفجار الأحداث، ومنها عريضة المستشارين العامين، أعضاء المجلس العام بقسنطينة (conseil général de Constantine) التي رفعوا إلى والي قسنطينة بمناسبة الدورة العادية للمجلس التي جرت خلال شهر أفريل 1945، ومما ورد فيها قولهم(3):" توجد إشارات مقلقة حول إمكانية انفجار أحداث خطيرة في الغد القريب قد تضع في خطر داهم الفرنسيين الذين يسكنون مناطق جبلية معزولة، أين ازدهرت منذ ثلاث سنوات تجارة سرية للأسلحة الحربية".

وإذا كانت أحداث يوم 08 ماي 1945م قد تميزت بتفريق رئيس دائرة قالمة السيد أشياري (Achiary) للمظاهرة التي نظمها المسلمون داخل المدينة بالقوة، فإن الأحداث أخذت منعطفا دمويا ابتداء من اليوم الموالي نتيجة الإجراءات الوحشية التي اتخذها ضد السكان المسلمين.

ففي يوم 09 ماي 1945م، على الساعة الحادية عشر صباحا، استدعى أشياري إلى مكتبه "رئيس فرنسا المقاتلة"، السيد غاريفي(Garrivet)، وأمين الاتحاد المحلي للنقابات، السيد جارمان غبريال(Germain Gabriel)، وكانوا يشكلون في الوقت نفسه" اللجنة المحلية لفرنسا المقاتلة".[4]

وقد حضر هذا الاجتماع العقيد قائد الجيش و قوات الدرك وشرطة الدولة(Police d'Etat).

وقد أبلغ رئيس الدائرة الحاضرين أنه نتيجة ضعف تعداد قوات الدرك، فقد تقرر تشكيل ميليشيا مدنية فورا، وطلب من هؤلاء الأشخاص تنظيمها، وتقرر أن يذهب المتطوعون إلى الثكنة من أجل الحصول على الأسلحة، على أن يأتوا بعد ذلك ويسجلوا أنفسهم لدى الدرك.

وأمام تفاقم شعور المستوطنين بالخطر نتيجة تواتر أخبار عن وجود عدد كبير من الأهالي، انتظموا في شكل مجموعات في ضواحي المدينة منذ صباح يوم 09 ماي، سارت عملية تشكيل الميليشيا بسرعة هائلة، فخلال الفترة المحصورة بين الساعتين

الثانية والسادسة زوالا تجمع عدد كبير من المتطوعين، ووزعت 80 بندقية عليهم، كما زودت مختلف الإدارات العمومية بـ21 بندقية أخرى.

ومن خلال دراسة قائمة الأشخاص الذين وزعت عليهم تلك الأسلحة نستخلص أن ثلث(3/1) هؤلاء المتطوعين ينتمون إلى أحزاب اليسار الفرنسي(اشتراكيين وشيوعيين)، وكان عدد المناضلين الشيوعيين من الأوروبيين قليلا في قالمة، إذ لم يكن يتجاوز 30 مناضلا، و 50 متعاطفا.

وبعد ذلك جرى تشكيل لجنة مديرة للإدارة المليشيات شكلت من المستوطنين الآتية أسماؤهم:[5]

1-شومب(Champ): رئيس منظمة قدماء المحاربين، وهو اشتراكي التوجه.

2-كابريفي(Cabrivet): رئيس " فرنسا المقاتلة"، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي(الشعبة الفرنسية للأممية العمالية((S.F.I.O.

3-شيلون غبريال (Ceylan Gabriel): أمين الاتحاد المحلي للنقابات، وينتمي سياسيا للحزب الاشتراكي الفرنسي.

4-ترازيني(Trazini):مفوض التعاضدية الفرنسية، ذو توجه اشتراكي.

5-جون ألكسندر(Jean Alexandre):محافظ

6-إبسلان(Ibselin):قاضي الأمن، ورئيس كشافة فرنسا.

7-أتالي(Attali)، يهودي يشغل منصب رئيس المجمع الإسرائيلي.

أما المدعو الطيب، وهو أهلي يبلغ من العمر 28 سنة، لم يرد لقبه في الوثائق الفرنسية، فقد كلف بمنصب أمانة اللجنة.

وفي مساء اليوم نفسه أخبر محافظ الشرطة أعضاء الميليشيا أن الجيش الذي انغمس طوال اليوم في عمليات عسكرية في المناطق الريفية المحيطة بقالمة، سيدخل المدينة مساء، غير أن تعداده لا يسمح له بضمان الأمن التام في كل مناطق المدينة، ولذلك طلب منهم الاستعداد قصد ضمان تغطية العديد من المراكز الحساسة، ولهذا تشكلت بسرعة مجموعات مسلحة، سواء بأسلحة عسكرية أو ببنادق صيد.

وقد تشكلت هذه المجموعات من كل مناضلي الأحزاب السياسية الفرنسية على اختلاف توجهاتهم السياسية ومشاربهم الأيديولوجية، كما انظم إليهم عددا كبيرا من اليهود.

وهكذا، فما إن دقت عقارب الساعة السابعة مساء من يوم 09 ماي 1945م حتى أصبحت المليشيا مستعدة للقيام بالمهام التي أنشأت من أجلها، فأخبر محافظ الشرطة زعماء المليشيا بالمراكز التي أوكلتها إليها السلطات العسكرية، وهي:

1–مركز الحي الأهلي: استقر في هذا المركز 20 رجل من المليشيا تحت مسؤولية السيد فوكو(Fauqueux)، وهو مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي.

–مركز يتشكل من 04 أشخاص تحت إدارة السيد روي(Roy)، وهو كذلك اشتراكي، كما أنه أحد ضحايا حكومة فيشي بقيادة الماريشال بيتان.

2–مركز السينما: حولت إلى مكان لتمركز المليشيات، حيث استقر بها 20 شخصا وضعوا تحت إدارة السيد غيافيرا(Giaffera)، لم تذكر التقارير الفرنسية مهنته الأصلية وانتماءه السياسي.

3–مركز حي حسن الاستقبال(Cité bon accueil): أنشأ فيه مركز استقر به 40 رجلا من أعضاء المليشيا، تحت إدارة ضابط الاحتياط شازوت(Chazot).

4–مركز هبودروم(Hippodrome):ظم 10 أشخاص تحت إدارة شيلون غبريال(Cheylan Gabriel)،أمين الاتحاد المحلي للنقابات، وقد انتقل هذا الشخص فيما بعد ليشغل منصب عضو اللجنة المديرة للمليشيا.

5–باب قسنطينة:استقر به 20 شخصا تحت إدارة شيلون فكتور(Cheylan Victor)، وهو عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي.

ولضمان استمرار عمل هذه المراكز على مدار الساعة جرى تعيين نواب لرؤسائها، وهم على التوالي:

المركز الأول: لبرينكا لويس((Labianca Louis، وكازنوفا فكتور(Casanova Victor).

المركز الثاني: حلين(Halin):شغل في السابق رتبة مساعد في الجيش الفرنسي.

المركز الثالث:كنفاجيو(Canavaggio)، ملازم أول في قوات الاحتياط.

–مراكز صغيرة أخرى، كثيرة العدد، أدارها الأشخاص الآتية أسماؤهم:جينيه (Geniez)، ريكار (Recart)، غيستي(Gustu) المحافظ برونطا(Brenta)، مراقب الضرائب المباشرة ريفيل(Rieffel).

المركز الخامس: أوبراني روني(Ouprani René) عضو الحزب الاشتراكي.

وكانت مهمة هذه المراكز هي منع كل اتصال بين الأهالي الذين يسكنون داخل المدينة والأهالي المستقرين في محيطها، والدفاع عن المدينة في حالة تعرضها لهجوم.

كما قامت هذه المليشيات خلال الأحداث بتأمين وصول المؤونة إلى المدينة، وأنجزت مساء يوم 09 ماي 1945 ثلاث عمليات إجلاء للسكان الأوروبيين من بلدة بوتي(Petit)، بومهرة حاليا، حيث نقلتهم إلى مدينة قالمة، وهي المهمة نفسه التي

قامت بها يوم 10 ماي في قلعة بوصبع، وبلاد قفار، وقلياني(Galliani)، بوعاتي محمود حاليا.(6)

وبالإضافة إلى ذلك، قامت هذه المليشيات بتسيير عدد كبير من الدوريات لفائدة إدارة البريد والمواصلات من أجل حماية أعوان هذه المؤسسة الذين كانوا منهمكين في إصلاح خطوط الهاتف التي قام المسلمون بقطعها لتعطيل الاتصالات الحيوية بالنسبة لعمل الجيش ومختلف أجهزة الأمن الفرنسية.

وهكذا، ما إن حلت الساعة السادسة مساء من يوم 09 ماي 1945م حتى تم تشكيل مركز قيادة المليشيا، وجرى جرد أسلحتها التي زودها بها الجيش.لكن التقارير الرسمية الفرنسية أكدت أن العقيد قائد قوات الجيش الفرنسي في منطقة قالمة لم يكن يملك بتاريخ 15 جوان 1945م هذا السجل، ولهذا اتصل بقائد المليشيا لتزويده عدة مرات لتزويده به، ولكن دون نتيجة.

ولما كان توزيع الأسلحة على أفراد المليشيات قد تم بشكل استثنائي، ومستعجل، فقد وجدت السلطات العسكرية نفسها بعد انتهاء الأحداث تواجه صعوبات جمة لجمع الأسلحة، إذ أنه إلى غاية 16 جوان 1945م لم يبادر إلا عددا قليلا من أفراد المليشيا بإعادة الأسلحة الحربية إلى السلطات العسكرية.

والواقع أن هذه الأسلحة هي التي صنعت تفاصيل المجازر الرهيبة التي اقترفتها هذه المليشيات ضد عدد غير معروف من الأهالي المسلمين، وإن كانت المؤشرات التي يمكن أن نستخلصها من التقارير الفرنسية التي عالجت تلك الأحداث، تبين أن عدد الضحايا كان كبيرا.

وسأقدم في هذا السياق نماذج عن الجرائم المروعة التي اقترفتها هذه المليشيات في حق السكان المسلمين على ضوء ما تضمنته التقارير الفرنسية.

أ- جريمة المليشيات الأوروبية في حق سكان المزرعة المزابية: [7] تسمى هذه المزرعة" مرصد"، وتقع على بعد كلم واحد فقط من مزرعة شيمول(Cheymol)، أحد أكثر رموز الميليشيا الأوروبية دموية، وتتوسط عدد من مزارع المستوطنين، حيث أنه على الرغم من أن المستوطنين لم يلحق بهم، ولا بمزارعهم أي ضرر في هذه المنطقة إلا أن المليشيات الأوروبية قامت بإحراق المزرعة وأبادت عائلات الخماسين التي كانت تسكنها عن بكرة أبيها، حيث وجدت ما بين 11 و14 جثة لنساء وأطفال وشبان مكدسة فوق بعضها البعض في حفرة، ووجدت أمامها أظرفة أعيرة نارية تم استعمالها، وتتعلق بمسدسات وبنادق رشاشة وجدت مرمية فوق الأرض، غير أن القتلة عمدوا خلال ليلة 15-16 جوان 1945م إلى إخفاء معالم هذه الجريمة المروعة.

ولكن قادري صالح، الذي كان مسيرا للمزرعة خلال الأحداث، وفقد كل أفراد أسرته، ونجا لوحده من هذه الجريمة المروعة، كشف للجنة التحقيق هوية الضحايا، وهم على التوالي حسب شهادته:[8]

أولا- عائلة الخماس: قادري علي بن رابح:

1-دواخة مريم: 21 سنة: زوجته.

2-قادري مسعودة: 02 سنة، ابنته.

3-قادري فاطمة:02 سنة، ابنته.

ثانيا-عائلة الخماس:سعيد بن رابح

1-قادري فاطمة بنت صادق، 29 سنة، زوجته.

2-قادري مسعود،02 سنة، ابنه.

3-قادري مسعودة، 04 سنوات، ابنته.

ثالثا-عائلة الخماس: سعايدية مجيد بن عمار

1-يحياوي عائشة، 20 سنة، زوجته.

2-سعايدية عبد الحفيظ، 02 سنة، ابنه.

3-يحياوي عرجونة،60 سنة ، أمه.

رابعا- عائلة الخماس سعايدية علي بن أحمد

بوريشم بليدة بنت محمد،40 سنة، زوجته.

خامسا-عائلة مسير المزرعة: قادري صالح

1-دواخة مسعودة، 38 سنة، زوجته.

2-قادري سعيد، 13 سنة، ابنه.

3- قادري حفصة، 10 سنوات، ابنته.

4- قادري عائشة بنت لخميسي، 05 سنوات، ابنة أخيه.

5- قادري محمد بن رابح، 33 سنة، أخيه.

وقد أكد المسير في شهادته أنه من بين القتلة، تمكن من معرفة الأشخاص الآتية أسماؤهم:

1-شيمول إدموند(Cheymol Edmond).

2-جربولي ليسيان(Gerboulit Lucien).

3- كريستي(Crustu).

والواقع أن الأمر أن هذه المجزرة تدخل تحت المفهوم القانوني للإبادة جماعية(Génocide)، التي أطلقها رجل القانون رفئيل ليمكن(Raphaël Lemkin) عام 1944م على جرائم ألمانيا النازية، ونصت عليها المادة الثانية من اتفاقية الوقاية

من جريمة الإبادة الجماعية وقمعها التي صدرت يوم 09 ديسمبر 1948، وأصبحت سارية المفعول ابتداء من يوم 12 جانفي 1951م، وورد فيها ما يأتي[9]:« في هذه الاتفاقية تشمل الإبادة الجماعية الأفعال الآتية التي تقترف بنية تدمير جزئي أو كلي لمجموعة أثنية أو دينية:

1-قتل أعضاء المجموعة.

2-المساس بشكل خطير بالسلامة الجسدية والعقلية لأعضاء المجموعة.

3-إخضاع المجموعة عمدا لظروف حياة تؤدي إلى تدميرها جسديا بشكل جزئي أو كلي.

4-إجراءات تستهدف تعطيل عملية التناسل بالنسبة للمجموعة البشرية المستهدفة.

5-النقل القصري لأطفال المجموعة ودمجهم بمجموعة أخرى.

ب-<u>شاحنات الموت</u>: لقد كان هنالك تنسيق كامل بين مختلف أجهزة الأمن والمليشيات، حيث كانت جرائم هذه الأخيرة تتم تحت رعاية ودعم الجهات الأمنية المختصة، وكنموذج على ذلك يمكن الإشارة إلى السيد ديرود(Deraud) محافظ شرطة الاستعلامات العامة الذي قدم للمليشيات قائمة بأسماء أعضاء جبهة أحباب البيان والحرية، وقائمة أخرى تتضمن أسماء أعضاء مجلس إدارة المدرسة، وقائمة بأسماء الأعضاء الأهالي في مختلف النقابات الموجودة في مدينة قالمة وما جاورها، وبفضل هذه الخدمة الثمينة، قامت المليشيات بالبحث خلال الليل عن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في القوائم من أجل حشرهم في شاحنات الموت التي بدأت تتحرك لتنفيذ إحدى المهمات الوحشية التي تكفلت المليشيات بتنفيذها.

وهكذا، فعلى الساعة السادسة صباحا من يوم 10 ماي 1945م كانت هناك شاحنة محملة بالأهالي اعترفوا بأنهم" مشبوهين" بعد استنطاق سريع، وضعت تحت حماية الجندرمة والمليشيات، ثم مرت أمام السجن، من أجل إتمام حمولتها بالمتهمين الذين تقرر إعدامهم، ثم اتجهت نحو الريف، وبعد بضع دقائق توقفت الشاحنة، وجرى إنزال المعتقلين وحشدهم على حافة الطريق وبعد ذلك أعدموا جميعا رميا بالرصاص، دون أي شكل من أشكال المحاكمة، ثم ما لبثت أن عاد القتلة بالشاحنة إلى المدينة.

وفي المساء، وقبل نصف ساعة من حلول الظلام، تم تنظيم رحلة جديدة، حيث حملت الشاحنة حوالي 20 معتقلا، في إطار ما سماه أفراد الدرك المرافقين للشاحنة« بنظام التنزه على طريق الجنوب» (système de promenade sur la route du sud)[10].

وقد تكررت هذه العملية الإجرامية لمدة تتراوح ما بين 06 و10 أيام، ولهذا اعتبر التقرير أنه يمكن تقدير عدد الأشخاص الذين تم إعدامهم بحوالي 300 شخص.

لقد نصت المادة الثامنة من مشروع خاص بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا أصدرته لحنة القانون الدولي عام 2001 أن[11]:« سلوك شخص ما أو مجموعة من الأشخاص يعتبر عملا من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي إذا عمل هذا الشخص أو هذه المجموعة بناء على تعليمات تلك الدولة أو تحت إشرافها عند تنفيذ هذا العمل»، ولهذا، فإن مسؤولية الدولة الفرنسية عن هذه الجريمة لا لبس فيها، فقد اقترفت بأيادي المليشيات التي شكلتها وسلحتها السلطات العسكرية و المدنية، وبمساهمة قوات الدرك الفرنسي، وكان ضحاياها مدنيون عزل لم يكونوا يشكلون أي خطر لأنهم كانوا مجردين من السلاح وتم اختطافهم ليلا من بيوتهم، وهو ما يؤكده هذا التقرير الذي سجل أن المليشيا لم تمنى بأية خسائر، ولم يصب أي من أعضائها بجروح، فالأمر يتعلق إذن إن صح التعبير بمذبحة حقيقية يبررها فقط الحقد العنصري اتجاه العنصر الأهلي الذي كان يملأ نفوس المستوطنين الأوروبيين منذ بداية تواجدهم على الأرض الجزائرية، ولهذا يمكن أن تكيف على أساس أنها جريمة حرب طبقا للفقرة ب من المادة السادسة لقانون محكمة نورنبرغ العسكرية التي عرفت جريمة الحرب بأنها:« قتل أو معاملة سيئة أو نقل للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة من أجل الأشغال الشاقة أو من أجل أي هدف آخر، قتل وسوء معاملة الأسرى في البحر، وإعدام الرهائن ونهب الأملاك العمومية أو الخاصة، وتدمير المدن والقرى من دون سبب، والتخريب الذي لا يمكن تبريره بدواع عسكرية ».[12]

ومما يؤكد مسؤولية السلطات الرسمية الفرنسية عن هذه الجرائم أنه خلال زيارة السيد ليسترلد كربونال(Lestrade Carbonel) إلى قالمة يوم السبت 12 ماي 1945م خاطب أعضاء الميليشيا في ساحة ثكنة الدرك، ومما قاله:« إنني أهنئ الأشخاص الذين دافعوا عن هذه المنطقة، و أحي رئيس الدائرة [أشياري]، إنني لم آتي هنا من أجل وقف القمع، اعلموا أنني سأحميكم، حتى ولو ارتكبتم حماقات»، وهو ضوء أخضر للمليشيات للتمادي في اقتراف جرائمها المروعة.

ولقد كان الجنرال ديفال(Duval) أكثر وضوحا من السيد ليسترلد، حيث اتصل هاتفيا على الساعة السابعة من مساء يوم 12 ماي بالطيارين، وأمرهم بقوله:« اجعلوا من حمام أولاد علي برلين صغيرة »

ج-الإعدام الصوري للنشطاء السياسيين الوطنيين:

لقد لجأت المليشيات الأوروبية وأجهزة الأمن الفرنسية إلى تنفيذ عمليات إعدام دون محاكمة بغرض إرهاب السكان المسلمين، والتخلص من العناصر الوطنية التي يمكن أن تكسب مزيدا من الجماهير المسلمة لصالح القضية الوطنية، ولهذا حول أشياري رئيس دائرة قالمة نفسه إلى رئيس لمحكمة جنائية، فأمر بإعدام العديد من العناصر

الوطنية ممن اتهمهم بالمشاركة في المظاهرات التي نظمت في فترة (01-08) ماي 1945م، وقيادتها بعد أن زعم بأن استجوابهم قد أفضى إلى اعترافهم بإشعال الثورة في كل مكان، امتثالا لأوامر وردت من مدينة الجزائر.

وهكذا جرى تنفيذ أوامر أشياري، فتم إعدام الأشخاص الآتية أسماؤهم[13]، والذين تم اعتقالهم يوم 09 ماي 1945م من قبل شرطة الدولة(Police d'état):

1-ورتزي مبروك، 40 سنة، تاجر، أمين مال فرع جبهة أحباب البيان والحرية في قالمة.

2- عبدة سماعيل، 24 سنة، تاجر الأمين العام.

3-ورتزي عمار، 19 سنة، طالب، مكلف بالدعاية.

4-شرفي مسعود، 22 سنة، صاحب مطعم، مكلف بالدعاية.

5-بن صويلح عبد الكريم،22 سنة، مكلف بالدعاية.

6-عبدة علي، 20 سنة، مكلف بالدعاية.

7-دواورلة حميد، 20 سنة، تاجر، مكلف بالدعاية.

8-أومرزوق محمد،20 سنة، تاجر، مكلف بالدعاية.

9-بن عزوق سعيد،24 سنة، تاجر، مكلف بالدعاية.

ولقد أثارت كثافة عمليات الخطف والإعدام التي قامت بها المليشيات الأوروبية تحت رعاية السلطات حديث الصحافة بعد نهاية الأحداث، وكذلك لجنة الشؤون الإسلامية، وهو ما كان من شأنه أن يثير اهتمام الرأي العام العالمي، ويتحول إلى فضيحة أخلاقية بالنسبة لفرنسا، التي كانت في ذلك الوقت طرفا مؤسسا لمحكمة نورنبرغ المتخصصة في محاكمة القادة النازيين الألمان بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما دفع وزير الداخلية الفرنسي السيد تكسي(Texier) إلى توجيه مراسلة سرية إلى الحاكم العام للجزائر، ورد فيها ما يأتي:[14]

أولا-إن قضية عمليات الإعدام غير الشرعية التي اقترفتها الميليشيات أو الحرس المدني في مناطق مختلفة من مقاطعة قسنطينة، وبشكل رئيسي في قالمة، سواء تعلق بعمليات الإعدام فردي أو الجماعي التي اقترفها مستوطنون ضد الأهالي، قد جرى إثارتها هذا الصباح في لجنة الشؤون الإسلامية، وكانت لدي الإمكانية لإعادة الأمور إلى نصابها.

ثانيا-ولكن القضية سيتم بكل تأكيد إثارتها من جديد، وبشكل مدو في الجلسة العلنية للمجلس الاستشاري، وإنه من الضروري أن أستطيع حينها القول بأن العدالة قد أخطرت بهذه القضية.

ثالثا–يجب إذن فتح تحقيق قضائي ضد مقترفي عمليات الإعدام غير القانونية، وعمليات الانتقام الفردية والجماعية.

رابعا–يطرح سؤال حول هذه القضايا، هل يجب إحالتها على المحكمة العسكرية بقسنطينة، أو أمام المحاكم المدنية المتخصصة[محاكم الجنايات].

وتكشف رسالة أخرى أن غرض وزير الداخلية من مطالبه بفتح تحقيق، هو في الواقع محاولة لتخفيف الضغط على الحكومة، وطي الملف بسرعة، وهو ما عبر عنه بقوله:«إن نهاية سريعة للتحقيقات المفتوحة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تهدئة الخواطر ووضع حد للجدل الدائر حول هذا الموضوع»

والواقع أن هذه التحقيقات لم تكن إلا ذرا للرماد في العيون لأنه لم يكن من المعقول أن تحيل الدولة الفرنسية نفسها أمام العدالة، وتجرم نفسها بنفسها ما دامت أن وثائقها الرسمية تثبت–من دون لبس– التهمة عليها وعلى أعوانها سواء أكانوا من الميليشيات أو أعضاء في الإدارة والجيش.

أما القتلة فهم معروفون، وقد حددت أسمائهم إحدى الوثائق الفرنسية التي لم يسمح بالإطلاع عليها إلا سنة 2009م[15].

ثالثا– <u>قضية المفقودين</u>: تعد ظاهرة المفقودين واحدة من الأوجه المأساوية للحروب والنزاعات، سواء أكانت حروبا أهلية أو حروبا بين الدول، أو عمليات قمع وحشية تقوم بها أنظمة دكتاتورية أو أنظمة استعمارية ضد معارضيها وأنصارهم، أو من تفترض أنهم كذلك، كما أنها تجسد التجاوزات التي يقترفها هذا الطرف أو ذاك ضد أشخاص في غالب الأحيان يصنفون كمدنيين عزل، يتم اختطافهم لأسباب انتقامية، أو بدافع الكراهية الدينية أو العرقية، وفي غالب الأحيان يكون مصيرهم التصفية الجسدية، حيث يعمد جلادوهم إلى إخفاء آثار الجريمة، ولهذا كثيرا ما تبقى قضية المفقودين معلقة، ولكنها تبقى دائما بمثابة اللعنة التي تقض مضاجع الجلادين والقتلة.

ولما كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية قد لجأت إلى استعمال كل أساليب القمع خلال أحداث ماي– جوان 1945م، فقد كان منطقيا أن يترتب عن هذا القمع ظاهرة المفقودين التي كانت أكثر مأساوية في منطقة قالمة وما جاورها من بقية مناطق الوطن، حيث فقد مئات الجزائريين الذين جرى اختطافهم من منازلهم من قبل مختلف أجهزة الأمن الفرنسية والمليشيات، ولم يعودوا أبدا بعد ذلك إلى أهلهم.

وقد أثارت هذه الظاهرة المأساوية اهتمام الصحافة وبعض الساسة الجزائريين في ذلك الوقت خاصة بعد صدور مرسوم العفو الرئاسي الفرنسي خلال مارس 1946، حيث تمت المطالبة بتشكيل لجان تحقيق للكشف عن مصير المفقودين.

ولقد وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في حرج شديد، خاصة أنها كانت تعرف جيدا مصير هؤلاء المفقودين، وهي التي رفعت شعار محاكمة القادة النازيين الألمان بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، وكانت عضوا مؤسسا لمحكمة نورنبرغ[16] ولهذا أعطيت أوامرها بإجراء تحقيقات للكشف عن مصيرهم، وطي الملف حتى لا يتطور الحديث عنه بشكل قد تكون عواقبه وخيمة، وهو ما قامت به الشرطة القضائية لمدينة قالمة ابتداء من شهر فيفري 1947، أي بعد عامين تقريبا من حدوث الوقائع، حيث قدم أهالي أكثر من ثلاثمائة (300) مفقود شهاداتهم حول الكيفية التي اختفى بها أهلهم،[17] ويمكن أن نستخلص من تحليل مضمون تلك الشهادات أن بداية مأساة تلك العائلات كانت متشابه، إذ جرى اختطاف ذويهم من منازلهم من قبل أجهزة الأمن والمليشيات، أو تم استدعائهم إلى مراكز الأمن ثم اختفوا بعد ذلك إلى الأبد.

ورغم أن أهالي الضحايا قدموا شهادات دقيقة حول هوية المتهمين المسؤولين عن عمليات اختطاف ذويهم، وأن مصالح الشرطة القضائية لديها من الإمكانيات والتجربة ما يمكنها من الوصول إلى حقيقة غائبة عنها، فكيف إذا كانت تعرف الحقيقة قبل مباشرة التحقيق، لأنها ببساطة كانت هي نفسها طرفا مذنبا، حيث ساهم هذا الجهاز الأمني إلى جانب الأجهزة الأمنية الأخرى(الدرك، شرطة الاستعلامات العامة، الجيش) والميليشيات في صنع مأساة المفقودين، ولهذا كان منطقيا ومتوقعا أن تكون تلك التحقيقات عقيمة، لأن السلطات أرادتها وسيلة لطمس الحقيقة، وهو ما حدث فعلا، حيث أنهيت كل التحقيقات من دون أن يتم كشف مصير المفقودين أو تحديد هوية القتلة.

ونظرا لتشابه هذه الشهادات، وطريقة تعامل الشرطة القضائية الفرنسية معها، سأقوم بعرض نموذجين اثنين فقط، لتأكيد مدى سطحية تلك التحقيقات وعدم جديتها.

<u>النموذج الأول</u>:حالة المفقود سوداني محمد[18]

في يوم 21 مارس 1947م، قدمت السيدة سوداني حدة أرملة المفقود سوداني محمد شهادتها أمام ضابط الشرطة القضائية لدى الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية بقالمة وهو المكلف بإجراء حول مصير المفقودين وملابسات اختفائهم، والأشخاص المسؤولين عن هذه الجريمة، ومما ورد فيها أن أب زوجها المفقود أخبرها أن ابنه جرى اختطافه يوم الجمعة 11 ماي 1945م من فندق ريغي(Reggui) الذي كان يعمل فيه، وذلك من قبل مستوطنين اثنين من أصول مالطية، ودركيين اثنين، وعون الأمن بن ناجي شوشان.غير أن ضابط الشرطة القضائية سجل أنه لم يتم الاستماع إلى هؤلاء الأشخاص،وقدم المبررات الآتية:

1- إن عون الأمن بن ناجي شوشان قد جرى نقله إلى مدينة سكيكدة حيث يعمل هناك.

2-يستحيل تحديد هوية الدركيين والمالطيين اللذين اتهمتهما أرملة المفقود.

وواضح أن ضابط الشرطة القضائية كان يريد أن يغلق الملف، لأن يعلم – وهذا أمر بديهي بالنسبة له- انه توجد إمكانية لاستجواب المتهم بن ناجي شوشان قائمة من الناحية القانونية، ولو تمت هذه العملية لسمحت بتحديد هوية المتهمين الآخرين.

ولهذا كان هذا التحقيق أشبه ما يكون بمسرحية سيئة الإخراج، حيث ختمها بقوله[18]:« لم يتم اقتفاء أي أثر لسوداني محمد».

النموذج الثاني: حالة المفقود ظافري عمار[19]

بادرت السيدة ظافري، المولودة خليفة الزهرة، وهي أرملة المفقود السيد عمار ظافري بتقديم شكواها لضابط الشرطة القضائية لدى الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية بقالمة، وذلك يوم 20 مارس 1947م، حيث أنها استقت معلوماتها من السيد ألكسي فيدال(Alexis Vidal) المحاسب بمحل المشروبات، وهو المحل الذين كان يعمل فيه زوجها المفقود، حيث أكد لها أنه أرسل زوجها في الصباح إلى مقر الدرك من أجل ختم جواز مرور(Laissez passer)، ولكن أفراد الدرك قاموا باعتقاله، وأنه لم يره منذ ذلك الوقت، وأكدت أنها انتقلت إلى مقر فرقة الدرك، ولكنها لم تتمكن من الحصول على أية معلومات حول زوجها المفقود، مشيرة إلى أنها سمعت أحاديث مفادها أن زوجها قد جرى إعدامه رميا بالرصاص من قبل أفراد من المليشيا التي شكلها المستوطنون الأوروبيون في مدينة قالمة.

وقد أكدت الطفلة المسماة ظافري شيماء، ابنة الشاكية أنها انتقلت فعلا مع أمها إلى محل بيع المشروبات، وإلى مقر فرقة الدرك، وأكدت شهادة أمها.

غير أن السيد ألكسي فيدال(Alexis Vidal) أكد خلال استجوابه من قبل ضابط الشرطة القضائية أنه لم يتذكر أسماء المسلمين الذين كانوا يعملون معه خلال شهر ماي 1945م، وأنه كان غائبا عن العمل لمدة 04 أو 05 أيام ابتداء من يوم 08 ماي 1945م، وزعم أنه لم يرسل أي عامل إلى مقر الدرك لختم جواز المرور.

وأكد ضابط الشرطة القضائية في نهاية تقريره أن المواجهة التي أقامه بين السيدة ظافري وابنتها من جهة والسيد ألكسي فيدال(Alexis Vidal) لم تضف أية معطيات جديدة حول هذه القضية، وأن كل الأبحاث التي تم القيام بها من أجل الوصول إلى أثر للمسمى ظافري عمار لم تثمر.[20]

وإذا سلمنا جدلا أن قضية هذين المفقودين يكتنفها بعض الغموض، فقد كانت هنالك العديد من القضايا أكثر وضوحا، كحالة السيد عياشة العمري بن عبد الله من بلدة

بوتي(Petit)، بومهرة أحمد حاليا، حيث وجهت أمه، السيدة بلفيل فاطمة، أرملة العمري عبد الله إلى النائب العام في مدينة الجزائر عريضة مؤرخة يوم 10 جانفي 1949، ملتمسة منه فتح تحقيق حول اختفاء ابنها عياشي العمري بن عبد الله الذي جرى اختطافه يوم 13 ماي 1945م من قبل رئيس بلدية بوتي، المدعو جوليا فرنسوا (Julia François) والمدعو دلماس بريسيو(Roland Brussiou)، دلماس ألفونس(Delmas Alphonse)، والمدعو عليوي الشريف الذي كان يشغل مهنة ناطور(garde champêtre)، الذين قاموا بقتله رميا بالرصاص، حيث أكدت المشتكية أنها قامت بنفسها بدفن جثة ابنها بعد أن بقيت في مكان الجريمة حوالي 20 يوما.

أما ضابط الشرطة القضائية الذي قام بالتحقيق، فقد أشار إلى أنه استمع للمشتكية التي أكدت حسب ما ورد في محضر التحقيق الذي أنجزه أن المتهمين الأربعة قدموا إلى منزلها واستدعوا ابنها إلى مقر بلدية بوتي(Petit)، ثم ما لبثوا أن انصرفوا، وبعد ذلك ذهب ابنها وحده إلى مقر البلدية، وفي الطريق، غير بعيد عن منزله قتله شخصان لم تستطيع تحديد هويتهما رغم أنها كانت شاهد عيان على وقائع الجريمة، ولكنها أكدت أنها تعرف جيدا الأشخاص الأربعة المذكورين أعلاه.

وسجل المحقق أن أرملة العمري لا تملك عقد وفاة ابنها، ولا بطاقة التموين الخاصة به.

وبعد استجواب المتهمين من قبل ضابط الشرطة القضائية، أكد المدعو رولان بريسيو((Roland Brussiou أنه غادر بلدية بوتي يوم 08 ماي 1945م، و أنه لم يستدع أحدا.

في حين زعم المدعو دلماس ألفونس(Delmas Alphonse) أن السلطات العسكرية فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله خلال الأحداث، وأنه لم يستدع أحدا، ولا يعلم شيئا عن هذه القضية.

أما جوليا فرنسوا رئيس بلدية بوتي، فأكد أنه لم يستدعي أي شخص، وأنه نقل صلاحياته إلى السلطات العسكرية التي وضعت البلدة في حالة حصار.

ومن جهته، عزز المدعو عليوي الشريف موقف المتهمين الآخرين، حيث أنكر أن يكون قد كلف بمهمة استدعاء الضحية من قبل أي مسؤول.

وهكذا قرر الضابط المحقق إغلاق هذا الملف، وإحالته على القاضي المختص بعد أن وصلت التحقيقات إلى طريق مسدود، حيث لم يتوصل إلى فك طلاسم هذه الجريمة.[21]

والواقع أن السلطات الفرنسية كانت تعلم جيدا مصير المفقودين، لأنهم ببساطة كانوا ضحايا عمليات الاختطاف والقتل التي بادرت بها الأجهزة الأمنية أو تشكيلات المليشيات الأوروبية التي قام أشياري، رئيس دائرة قالمة بتشكيلها بالتعاون مع قادة الأجهزة الأمنية الذين تكفلوا بتنظيمها وتموينها بمختلف الأسلحة، وكانت تعلم من خلال التقارير التي تصلها عن تفاصيل الأساليب التي استخدمتها الميليشيات لإخفاء آثار الجرائم المروعة التي اقترفوها في حق المسلمين العزل.

ففي وثيقة رسمية[22] مؤرخة بمدينة الجزائر يوم 27 جوان 1945، تحت عنوان" مليشيا قالمة تواصل إخفاء جثث الأهالي الذين جرى إعدامهم صوريا خلال ماي"، ورد ما يأتي:« لقد جرى إخراج بقايا جثث خمسمائة(500) شخص من الأهالي المسلمين من تحت التراب، وكان قد تم إعدامهم، ونقلت بقايا الجثث الآدمية خلال الليل بواسطة شاحنة، وتحت حماية قوات الدرك إلى المكان المسمى" الينبوع الساخن"، وقام أسرى الحرب الإيطاليون يعملون لحساب السيد لافي(Lavie) بوضعها في فرن لصناعة الجير، ملك للسيد ليبوري(Lepori)، وأضافوا إليها أغصان الزيتون، ثم أشعلوا فيها النار.

وأشار التقرير نفسه إلى وجود مدفن هام للعظام(Charnier) في زاوية طريق هليوبوليس–ومفترق طرق كيلرمان(Kellermann)، في المكان المسمى " كاف البومبة"، ويظم هذا المدفن أربعة خنادق، يتراوح طول كل خندق ما بين 20 و25 متر، ويحتوى كل واحد على 20 جثة.

وعلى الرغم من الجرائم التي اقترفتها مختلف أجهزة الأمن وأفراد المليشيات إلا أن التحقيقات التي أمرت بها السلطات المركزية في باريس لم تؤدي إلى نتيجة، فلم تقدم إجابات مقنعة لذوي الضحايا، حيث قامت السلطات العسكرية القضائية والسياسية بطي هذا الملف الحساس إلى غاية اليوم، وحرمت ذوي الضحايا حتى من شهادات الوفاة الضرورية لتسوية المشاكل العائلية[23] ولم يحل أي شخص للعدالة، على عكس الأهالي المسلمين الذين زج بأعداد هائلة منهم في السجون، وصدرت ضدهم أحكام كثيرة من قبل المحاكم العسكرية تتراوح بين السجن والإعدام.

والأسوأ من ذلك، أن رئيس دائرة قالمة الذي أسس وقاد المليشيات وأمر باختطاف الأهالي وإعدامهم جرى تكريمه يوم 12 جانفي 1946م في حفل ضخم حضره حوالي 2000 شخص، منهم عدد كبير من المسلمين، وترأس الاحتفال كل من السيد بصون(Besson) ضابط وسام جوق الشرف(Légion d'honneur)، ورئيس بلدية سوق أهراس الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي.

وقد قدم السيد بصون وسام جوق الشرف إلى أشياري باسم كل سكان دائرة قالمة حسب زعمه، كم تم منحه كذلك وسام صليب الحرب(Croix de guerre).

وبعد ذلك، أكد رئيس بلدية سوق أهراس أن التسليم الرسمي لهذا الوسام سيتم لاحقا خلال حفل رسمي تحضره السلطات العسكرية، ألقى كلمة ذكر فيها بدور أشياري رئيس دائرة قالمة في المقاومة الفرنسية بشمال أفريقيا، وكممثل لفرنسا في قالمة.

كما ألقيت كلمات أخرى من قبل العديد من الشخصيات مثل مصاري(Massari) الأمين العام لمقاطعة قسنطينة، والسيد قادري أحمد صالح رئيس الجماعة ببلدية الصافية المختلطة، ولافي لويس (Lavis Louis) المستشار العام لدائرة قالمة، ومصايرية علي الأمين العام للجماعة بدوار بني بربر، وقريفي هنري (Garivet Henri) رئيس بلدية قالمة والمستشار العام، وسي الحاج الطاهر بن تام، مرابط بمجاز الصفا، وبلعيد الشريف مفتي جامع قالمة، وبن جمعة الذي يعمل طبوغرافيا بمدينة قالمة.

وبعد أن عبر أشياري عن امتنانه لكل الحاضرين، قام كل من غيرو(Guiraud) رئيس بلدية هيليوبوليس و قيقدي عيسى المستشار البلدي لسوق أهراس عرائض تحمل عدد كبير من الإمضاءات للأشخاص عبروا عن امتنانهم لما قام به أشياري.[24]

وإذا كان منتظرا أن يحتفي رموز الاستعماري الفرنسي في منطقة قالمة وما جاورها مثل رئيس بلدية سوق هراس، فقد كانوا شركاؤه في الجرائم، فإن الخطورة تكمن في مواقف الأعيان المسلمين المفترضين الذين أجمعت شهاداتهم على التنويه بما اقترفه أشياري، وحجتهم أن موقفه الحازم خلال الأحداث هو الذي مكن من تفاقمها، ويمكن أن نقدم في هذا السياق موقف المستشار العام السابق لدى المجلس العام بقسنطينة، وهو المدعو دحال محمد لخضر، الذي لخصه بقوله[25]:« بالنسبة لرئيس الدائرة، أعتقد أنه كانت لديه القوة الكافية والضرورية، فحينما تكون مسؤولا خلال الظروف الصعبة، عليك أن تكون صارما وأن تضرب بقوة، فإذا بقيت فرنسا حازمة فكل شيء سيبقى هادئا ».

ولكننا سنرى فيما يأتي أن هذا القمع الهمجي كانت له أثارا عكسية.

رابعا–<u>تأثير الأحداث على المستوطنين</u>: ولقد بدأ المستوطنون يشعرون بانعدام الأمن وينتابهم قلق متعاظم على مستقبلهم في الجزائر قبل الأحداث، وهو ما أشارت إليه عريضة[25] وجهها يوم 24 أفريل 1945م إلى والي قسنطينة المستشارون العامون الفرنسيون، أعضاء المجلس العام لمقاطعة قسنطينة لفتوا انتباهه إلى القلق المتزايد الذي أصبح يعيشه المستوطنون خاصة في المناطق الجبلية منذ سنة، حيث أصبح

الأهالي يسيئون معاملتهم ويسبونهم، وفي بعض الأحيان يهددونهم بالموت، ولم ينجو من ذلك الأطفال والنساء.

وتحدثوا عن انعدام الأمن في كل مكان وعن الاعتداءات التي تعرضت لها أملاك المستوطنين، وتخريب قنوات المياه الصالحة للشرب الخاصة بالقرى، وأكدوا تنظيم المسلمين لمظاهرات ومسيرات في المدن وتحدثوا عن الصيحات التي كانوا يطلقونها، ومفادها أن الجزائر ملك للعرب.

وتحدثت العريضة عن تنظيمات أهلية محلية اعتبروها " تنظيمات معارك"، تحاول الحلول محل الإدارة الفرنسية، وقدموا مثالا على ذلك بتلك الموجودة في الميلية.

وتبعا لذلك، أكدوا أن حياة الفرنسيين الذين يعيشون في مناطق معزولة أصبحت في خطر

وطالبوا الوالي في نهاية عريضتهم باستخدام كل الوسائل التي توجد بحوزة السلطات لضمان الأمن. وقد ذيلت هذه العريضة بإمضاءات المستشارون العامون الآتية أسماؤهم:

-بول كيطولي(Paul Cuttoli): رئيس المجلس العام لمقاطعة قسنطينة.

-أوجان فالي(Eugène Vallet):المستشار العام، ممثل فج مزالة(فرجيوة).

-مرسال لافي (Marcel Lavie): المستشار العام، ممثل منطقة قالمة.

-كيزان(Cusin): المستشار العام، ممثل منطقة عزابة(Jemmapes)، ونائب رئيس المجلس.

-ليون ديرون(Léon Deyron): المستشار العام، ممثل سوق أهراس.

- فاردان(Verdin): المستشار العام، ممثل آقبو ورئيس بلدية القصور.

-بورنيه روجر(Pournier Roger): المستشار العام، ممثل سكان عين أعبابسة، من منطقة سطيف.

-ماير أوجان(Meyer Eugène): المستشار العام، ممثل الخروب، ورئيس بلدية أولاد رحمون.

باكه(Bacca): المستشار العام، ممثل سكان باتنة.

وعلى الرغم من الجرائم التي اقترفتها مختلف أجهزة الأمن ومليشيات المستوطنين في حق الأهالي المسلمين خلال زمن الأحداث، وكان من بين أهدافها الأساسية ضمان الأمن للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر إلا أن عمليات القمع جعلت من إمكانية العيش المشترك في الجزائر بين الغالبية المسلمة والأقلية الأوروبية أمرا مستحيلا.

فلقد كان لانغماس المستوطنين في عمليات القمع الوحشية التي تعرض لها المسلمون خلال الأحداث عن طريق المليشيات التي شكلوها أثارا عكسية، حيث أصبحوا ينتابهم

شعور جارف بانعدام الأمن، بل إنهم غدوا يفكرون في مغادرة الجزائر والعودة إلى فرنسا إذا لم تبادر السلطات الفرنسية المختصة باتخاذ التدابير الأمنية الضرورية لتوفير الأمن لهم ولأبنائهم وممتلكاتهم، وهو ما يستشف من مختلف العرائض التي رفعوها إلى صناع القرار.

وفي هذا السياق، أشار تقرير رسمي[26] مستخلص من اعتراض 460 مراسلة عن طريق البريد أجراها المستوطنون، ولها علاقة بأحداث ماي–جوان 1945م أن الشعور العام السائد لدى هؤلاء المستوطنون هو أنهم قلقون على مستقبلهم وأن الكثير من الأشخاص ما يزالون خائفين من إمكانية حدوث ثورة جديدة يقوم بها المسلمون، ولهذا فإن الغالبية الساحقة من أصحاب هذه المراسلات قد أبدوا رغبتهم في مغادرة الجزائر والعودة إلى فرنسا، وذلك خوفا من العرب.

وأضاف التقرير أنه ورد في كثير من المراسلات التي تم اعتراضها ما يلي:« لا نستطيع أن نبقى هنا، أوريد أن أموت في فرنسا.....»، ولهذا استخلصت المصالح الأمنية في نهاية تقرير في نهايته أن الهوة بين المسلمين والفرنسيين، ازدادت اتساعا.

وفي يوم 21 ماي 1945 اجتمع سكان قالمة من الفرنسيين، وأمضوا عريضة وجهوها إلى السلطات المركزية، شكروا فيها السلطات المحلية، المدنية والعسكرية« خاصة السيد رئيس الدائرة، أشياري الذي بفضل قوته وشجاعته حد من الكارثة» حسب تعبيرهم، وطالبوا بتهنئة ومكافئة الموظفين.

وفي المقابل نددوا بما اعتبروه خيانة لفرنسا من قبل المنتخبين المسلمين وقدماء المحاربين المسلمين والنقابيين المسلمين والكشافة الإسلامية، الذين« تركوا فراغا بانسحابهم من صفوف المظاهرة الرسمية، ولم يكتفوا بذلك، بل انضموا إلى صفوف الثائرين».

ولقد تجلت الهواجس الأمنية للمستوطنين في أخر مقطع من عريضتهم، حيث عبروا عنها بقولهم[27]:« إن السكان لا يستطيعون العودة إلى مشاغلهم وإلى نشاطهم الاقتصادي إذا لم يتلقوا بصورة مستعجلة جدا التطمينات والحماية الضرورية».

والواقع أن هذا الشعور كان يتقاسمه المستوطنون الفرنسيون في منطقة قالمة مع بقية المناطق الجزائرية، ويمكن أن يعزز هذا الرأي مضمون العريضة التي وجهها أعضاء النقابة الزراعية لمنطقة فج مزالة إلى الحاكم العام للجزائر يوم 20 ماي 1945، والتي تتضمن معطيات هامة حول أحداث 08 ماي في هذه المنطقة، وخاصة اجتياح الأهالي المسلمين لبلدة فج مزالة " وعدم تعرضهم لمخازن القمح" التي كانت لديهم القدرة للاستيلاء عليها، ولكنهم لم يفعلوا مما يدل على أن غرض الأهالي لم يكن السلب والنهب كما زعمت الإدارة الاستعمارية حينما تابعت المحاكم العسكرية آلاف

المتهمين بهذه التهم إلى جانب تهم القتل والاغتصاب...إلخ[28] بل إن المسألة كانت سياسية، حيث كان المتظاهرون يريدون الخروج " من ليل الاستعمار" ، واستعادة حريتهم واستقلالهم.

وطالب الموقعون على هذه العريضة السلطات باتخاذ تدابير أمنية فعالة كتعزيز مراكز المراقبة الأمنية، وتعزيز الاتصالات وتسليح المستوطنات والقرى المعزولة، وذلك لحماية أرواحهم وممتلكاتهم كما طالبوا بإنزال أشد العقوبات بالمسؤولين عن هذه الأحداث" بشكل علني وسريع وشجاع".

وفي الأخير، خيروا السلطات بين الاستجابة لمطالبهم أو إعادتهم بشكل جماعي وسريع إلى فرنسا.

وقد ذيلت هذه العريضة بإمضاءات 76 مزارعا، ولما اطلع عليها التجار والموظفون الفرنسيون العاملون ببلدية فج مزالة وافقوا عليها، وأمضى عليها 26 شخصا من بينهم.

وهكذا، وعلى الرغم من أن القمع الاستعماري كان يستهدف توفير الأمن للمستوطنين وإبقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، إلا أن لعنة الضحايا الأبرياء طاردت المستوطنين وحرمتهم من الشعور بالأمن، ولهذا كان منطقيا أن يغادر مليون مستوطن الجزائر في صيف عام 1962م رغم الضمانات الهائلة التي قدمت لهم في اتفاقيات إفيان، لأن هؤلاء المستوطنين كانوا يعلمون أن الجرائم التي اقترفوها في حق الأهالي تجعل التعايش معهم في جزائر مستقلة عن فرنسا أمرا مستحيلا.

خاتمة: مما سبق عرضه وتحليله في هذا السياق يمكن القول أن الإطلاع على مضمون كل الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه الأحداث المأساوية، والمودعة بمختلف دور الأرشيف الفرنسية يعد أمرا في غاية الأهمية لأنه سيمكن من إماطة اللثام عن الزوايا المظلمة لهذه القضية التي ما تزال تثير كثيرا من الجدل السياسي والنقاش التاريخي الأكاديمي، بسبب الهمجية الاستعمارية التي وجدت في تنظيم الأهالي المسلمين لمظاهرات سلمية فرصة لاقتراف مذبحة راح ضحيتها عددا هائلا من المسلمين الجزائريين.

إن إعادة تشكيل أحداث تلك الفترة سيمكن بلا شك من إعداد ملف متكامل من الوثائق الفرنسية الرسمية يستجيب لمتطلبات القانون الدولي، و يسمح بإثبات مسؤولية الدولة الفرنسية عن جرائم الإبادة، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها في الجزائر طوال الفترة الاستعمارية وخاصة خلال أحداث ماي–جوان 1945م.

الهوامش:

1-Annie Rey-Goldzeiguer: aux origines de la guerre d'Algérie (1940-1945),de Mers-el –Kebir aux massacres du nord constantinois,éditions Casbah,Alger:2002,p.232.
2-Ferhat Abbas, la nuit coloniale, éditions René Julliard, Paris:1962,p.152.
3- Rapport des conseilleurs généraux au préfet de Constantine le 24 avril 1945 , in : Centre des archives d'outre-mer,81f/867
4- ibid, « étude de l'insurrection de Guelma, analyse de l'activité de la milice civile ».
5- ibid,« comité directeur de la milice civile ».
6–للإطلاع على تاريخ تأسيس هذه القرى الاستيطانية التي أنشأها الفرنسيون في ضواحي مدينة قالمة، ينظر:
-voire: Alquier prosper, notice concernant les communes du département de Constantine, Paris:1927,et aussi étude monographique de Guelma et sa région, in: archives de la Wilaya de Constantine.
7- Centre des archives d'outre-mer,81f/867, étude de l'insurrection de Guelma, analyse de l'activité de la milice civile.
8-ibid,«déclaration de perte en vie humaine faite par Kadri Salah ben Rabah,gérant de la ferme marsad».
9- http //www.crimeshumanite.be/questce/questce.htm« introduction au notion de génocide ». et aussi :Nations unies, haut- commissariat du droit de l'homme, fiche d'information 02,république démocratique de Congo 1993-1994, rapport mapping des nations unies.
10- Centre des archives d'outre-mer,81f/867, étude de l'insurrection de Guelma, op.cit.
11- http //www.crimeshumanite.be/questce/questce.htm.
12- http //www.crimeshumanite.be/questce/questce.htm
13- Lettre de monsieur le ministre de l'intérieur à monsieur le gouverneur général de l'Algérie, Paris:04 juillet 1945,in:CAOM,boîte81f/867.
14- Lettre de Mr le ministre de l'intérieur à Mr le ministre des armées, direction de la justice militaire,17/02/1946.
15- précisions sur les tueurs de la milice (17juin 1945), in : CAOM, boîte81f/867, op.cit.
16–تم تشكيل محكمة نورنبرغ(Nuremberg) يوم 08 أوت 1945 بمقتضى اتفاق لندن بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا التي مثلتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية التي كان يترأسها الجنرال دي غول(De Gaulle)، وحددت المادة السادسة من قانونها الأساسي مهمتها وهي" كبار مجرمي الحرب الذين ينتمون إلى الدول الأوروبية التي تنتمي إلى المحور..."، على اقترافهم لثلاث جرائم، هي جرائم ضد السلم، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ينظر:-http//pagesperso natanson/nuremberg-creation.htm orange.fr/d-d.
17-voir: Centre des archives d'outre-mer, 9cab/147 : émeutes de Guelma: disparus,pillages,rapports de police,fiches de renseignements…….
18 -ibid, fiche de renseignement n°=292.
19-ibid, R.S,N°=700 du 21 mars 1947 de l'inspecteur O.P.G, de la brigade mobile de Guelma.
20-ibid, fiche de renseignement n°=295.
21- R.S,N°=699 du 20 mars 1947 de l'inspecteur O.P.G, de la brigade mobile de Guelma ,Mr Daoudi.
22- Rapport spécial de l'inspecteur principal O.P.G Delsaux ,Guelma,le 18 février 1949.
Objet : homicide volontaire commis sur la personne de Ayacha Lamri ben Abdellah en mai 1945 à Petit
Référence : délégation générale N°=13/g, du 22/01/1947 de Mr le juge d'instruction chargé de la première chambre à Guelma.

23- لمزيد من المعطيات حول منهجية السلطات الاستعمارية في التعتيم على ملف المفقودين الذين هم في الواقع أشخاص عزل جرى اختطافهم واغتيالهم من قبل أجهزة الأمن والميلشيات، وإخفاء آثار الجريمة، ينظر:

Préface : pour une histoire des évènements de mai – juin 1945,réalisée par Jean – Pierre Peyoulou, in Marcel Reggui, les massacres de Geulma, Algérie , mai 1945, une enquête inédite sur la furie des milices coloniales, éditions la découverte, Paris, 2006, pp.23-25.

24-9cab/147 : émeutes de Guelma: disparus,pillages,rapports de police,fiches de renseignements…….

24- Lettre du gouverneur général de l'Algérie au ministre de l'intérieur
Objet : remise de la légion d'honneur à Mr Achiary, sous-préfet de Guelma.

25- Témoignage de Mr Dahel mohamed Lakhdar,ex- conseiller général,in: CAOM, 81f/867.

26- Centre des archives d'outre –mer,boîte 8cab/84 « Etat d'esprit de la population, étude de 460 interceptions postales ayant trait aux évènement du Constantine ».

27- Centre des archives d'outre –mer, boîte 81f/867 «motion de la population française de Guelma et sa région, Guelma, le 21 mai 1945 ».

28-81f/868 : victimes des évènements, listes, répression judiciaire (communicable depuis début 2008).